

دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق [1] المعاصر" "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق المعاصر" م.د. في العراق، ومن ثم البحث عن حلقة الوصل بينهم المتمثلة بالمواطنة. ي، ب دوان ه ح دينا) ين درج في خانة الموضوعات التي تطرح مجازاً (ضمن إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003، حيث، بالحديث عن مكونا 3 رعويا 3ة طائفي 3ة، أنثي 3ة، وليس عن مواطن 3ة ومواطني 3ة. ل تزال بعيدة عن الواقع العراقي، أما بالنسبة إلى المجتمع فالمفترض، ألي، كت، بل هو كيان سياسي لم ينضج بعد ولم يرتقي إلى مستوى الدولة، دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق [2] المعاصر" س O خبعدميقع! لصانعال، ه O ل لدينا دولة K بما تحمله هذه الكلمة من معنى ؟ وهل الأفراد فيها مواطنين رعايا ؟ 2. الفروض أن تكون من ضمن أولياته خلق ذلك النماء ؟ الأفراد ل يجمعهم سوى أركان كيان سياسي (الشعب - القليم - السلطة) (من دول انتماء بالمواطنة. إن مفهوم المواطنة يتطلب وجود دولة وليس كيان سياسي يتعثر في طريق التحول إلى دول 3ة، هذا من جانب، والوطنية، يشوبها اللباس في بنية الوعي السياسي O ي ال! ع، راق، ي، بالضافة إلى إنهما لم يكونا بعد واقعا (معاشا) في تاريخ العراق السياسي، والمجال الذي كان ي، O حيث، ثم سنحاول البحث عن إمكانية تنمية مشاكل التنمية التي لخصها "لوسيان باي" في أزمات تواجه بناء الدولة الجديدة في تلك النظم، وهي (1) 5. أزمة التوزيع: وتعني إن الثروات الوطنية يجب إن تساهم في رفع مستوى المواطنين وتشعرهم بأن الثروة لتعود لقسم أو جزء من المجتمع و إنما الكل له حصة حسب عمله وجهده المبذول. اس O ي العراق ي م O ن، ذ ت، ولزالت مستمرة إلى اليوم. البحث يب دأ بدراسة طبيعة العلاقة بين الكيان السياسي العراقي دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق [4] المعاصر" مبالاة إلى الفوضى، مستعدة أبداً للتمرد على أي حكومة مهما كانت (2) O. و! م O ن هنا نجد سؤال (يطرح نفسه: ماذا عملت الحكومات العراقية المتعاقبة لتغيير هذه الحقيقة ؟ لشيء بل زادت الطين ب، O له، ن، O ا ح، ر والتنافر! بين طوائف المجتمع العراقي وال، O م ي، لكن المشكلة، في حالتنا العربية وضمنها العراقية، إنها ل تتلون بلون ذلك القاع العصوي الذي يؤسسها فحسب، 3 (فنظام حكم البعث) 1968 - 2003 (حاولت، O ش! كلبينية) سلطة، عائلية وعشائرية، تتصفىكون! هات، لحدول! رعايا ل لدول 3ة ت، 4 (وعلى ذلك كان الشعور بالمواطنة والولاء للدولة الوطنية - منذ بداية تاريخ تشكيل الدولة العراقية - يواجه تحديات من شتى الولاءات الاجتماعية - الثقافية، واليدلوجية السياسية التي تقوم على أسس دون - وطنية تخص المدينة أو القبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو القومية. ولئن ا م ق دم ال س لطة السياسية، انطلق ا م ن التخب ط الش كالي بي ن الدول ة دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق [5] المعاصر" وم ن ث م نحم ل مفه وم الدول ة اخطاء الس لطة السياسية. الدول ة كي ان مؤسساتي ثابت يمثل الكل في نصاب تمثيلي مجرد ومحيد، وهي تطابق المة وتعبر عن كيانها السياسي والاجتماعي. هذه هي حقيقة الدولة الحديثة. المجتمع ات المتقدم ة ه ي مجتمعات تحكمها المؤسسات، ليست هناك عشوائيات متحركة، هنالك تنافس في كل الحقول والمجالات، على التصور. 7) هذا الخلط نجد انعكاساته في طبيعة حكم النظم السياسية المتعاقبة في العراق اذ تتجسد في سلطات طائفية، ومناطقية، وعشائرية، وعائلية، وأخيراً (فردية. فكيف له ان يعرف مفهوم المواطنة! الذي يكون الطار العام الذي يشتغل فيه مفهوم المواطنة، دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق [6] المعاصر" الف رد في الدول ة - تتح ول بواس طته الش ؤون العام ة لتص بح ش ؤونه الخاص ة. وبمقدار ما يحقق (الفرد) واجباته تحقيقاً (كاملاً) بانجازه للمهام والخدمات التي تتطلبها الدولة، في "دولتنا"، O من، م O نفكرة! الحق، بل كلما وجدناه أن فتحنا أعيننا! في أوطاننا على فكرة! الواجب! وحتى المؤسسات التي يفترض دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق [7] المعاصر" زة! الرئيسة في الدول ة الحديثة، وتلك هي مشكلة العقلالعربي! O يين، ع! كسفيخطابنا السياسي! بالمناقضات، على عكس منظومة الوعي الغربي الذي ينطلق من الفرد وبالنتيجة تحقيق مصالحة الفرد مع مصالح الجماعة، لن مصلحتها بالسلا! س تتكون من تحقي! ق مصالح! ح الأفراد. أي ل تعترف بانتماءاتهم إلى جماعات مليه أو أنثي ة أو طائفي ة أو م ا شاكل من انتماءات أخرى تنال من معنى المواطنة ومن معنى الولاء للدولة. ت،! رض مادت، ها المواطنين وليس الرعايا. ر أفراد أحرار متساوين أمام القانون في حقوق! هم السياسية لنهم متكافئون في أداء ما عليهم، أداء الخدمة العسكرية، التضحية عند الضرورة. وذلك عينه ما يقضي به التعاقد الثاني بينهم وبين الدولة - والدستور صيغة من صيغ! ه - على التوزي! ع المتوازن بين الحقوق والواجب! ت. المواطنة ومشكلة الدولة الرعية إن إشكالية العلاقة بين الدول ة ت برز م ن خلل القصاص حيث ل نذيع سرا! بالقول إن الدولة التي تعتمد في موار! دها دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق [8] المعاصر" 3! ف ي الغ الب، دول ة منتج ة

لحكومات اس تبدادية . لكونه ال تعتمد عل الشع ! بفيتوفى ! رأهمموار ! دها ! الضرائب (وذلكنها تمولنف ! سها من 3 عائدات النفط . وعدم حاجت !ها إلى ضرائب المواطنين تعني , ع 0 دم حاجت !ها إلى دعم لقراراتها أو البحث عن الشرعية. أن لعنة الموارد تقوض الحكم الصالح, كما تقوض الديمقراطية. وتصبح هذه التدفقات هي الساس لبناء شبكات المحاسيب والتابع التي تساند الديكتاتورية والحكم الفردي. وهناك خاصية ثانية وهي ان القتصاديات النفطية, أو تلك المعتمدة على المعادن, 12 (إن ال ثروة النفطية ت دفع إل ى "تحري ر" الدول ة والنظ ام السياس ي م ن وتسمح هذه الثروة بتمويل آلة قمعكبيرة عل ى ش كل جي وش ج رارة وأجه زة أمني ة متش عبه ه دفها دع م و إدام ة النظ ام السياسي على حساب جميع الهداف الخرى. الحاكم. 13 (ليس هناك أوضح من التجربة التي مر بها العراق على مدى فترة حكم النظام ألصدامي في تفسير طبيعة العلاقة التي يمكن إن تقوم بين الدولة والمجتمع حي ن تمتلك الدولة وتتص رف بجمي ع مص ادر ال ثروة, و بض منها لك بر مص در ليرادات القتصاد. وليس هناك أوضح من تجربة العراق في إظهار الم دى المري ع الذي يمكن إن تذهب الدولة إليه نحو سوء استخدام هذه الثروة وتبديدها. وبطبيعة الحال فان للتجربة العراقية الكثير من الخصوصية التي جعلت منها نسخة دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق [9] المعاصر" في غاية التطرف بقدر ما تعلق المر بالعلاقة بين الدولة والمجتمع, ونعني بذلك احتكار الدولة للثروة الاجتماعية. 14 (إل إنها مثلت, أي عندما تتحول الثروة الطبيع ة إل ى عام ل أساس ي ف ي تش وبه القتص اد ونم و واستش راء النظم ة الستبدادية. إذ اتخذت الدول ة, التيكان يسيطر عليها حزب البعث, دور "ال رازق" أو "ال واهب" العط وف بالنسبة إل ى الغالبية الك برى م ن الفئات الاجتماعية. 16 (ف ي ض وء م ا تق دم نج د ان الدول ة الريعية ل يمكنه ا أن تنت ج دول ة مواطنة , ومن ثم عدم وجود الشعور من قبل المواطنين بأنهم شركاء مؤثرين وفاعلين في دولته م, بل هم تبع متلقين سلبيين. في حين إن فلسفة نظام الضرائب قادرة على خلق تواصل ما بين الدولة والفرد. حيث أن العلاقة بين الدولة والمجتمع في الدولة الريعية هي علاقة أفقية تنازلية تبدأ من إل على وتنتهي بالسفل. في حين تكون ه ذه العلق ة ف ي الدول ة غي ر الريعية علق ة أفقية تص اعدية تب دأ م ن الس فل)المجتمع(وتنتهي بالعل ى)الدولة(. لذلك نجد المسؤولية عالية لدى صانع القرار السياسي في الدول الغربية, دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق [10] المعاصر" اما دولة تتحكم في الموارد وتنفقها حسب مقتضيات الولء والمصلحة لحكامها , كيف لها ان ل تنتج قطيعة بين الدولة والمجتمع ؟ إن مفهوم المواطنة ل يمكنه إن ينمو إل في ظل العلاقات الاجتماعية والسياسية المدنية وتلك العلاقات هي ابعاد الوصاف عن واقع مجتمعنا العراقي, فالروابط المجتمعية هي روابط غير مدنية بل هي روابط ماقبل المدنية أو قبل الجتماع السياسي فالنظام الجتماعي الذيكان سائدا(في النصف الول من القرن العشرين من تاريخ العراق هو المجتمع الزراعي, والجماعات الزراعية هيكيانات اجتماعية – اقتصادية – عسكرية مكتفية ذاتيا, وتنظيماتها الداخلية مستقلة مثل القبائل والعشائر, التي تشكل وحدة قائمة على روابط الدم, أو الحياء المنظمة فيكيان مغلقالمهنة , أو المذهب, وتشظيها المستديم. 17 (وعليه فان تلك الروابط والعلاقات ل يمكنها إن تخلق دولة مواطنة. ولكون مجتمعات المدن لم تغادر بعد روابطها الولية فان غياب السلطة او انهيارها المؤقت كان الفرصة للعودة إل ى تلك الروابط لكي تكون حاضرة بقوة . ونخلص مما تقدم إلإن العوامل التاريخية والنمط السياسي ونمط توظيف النظام القتصادي, وتحمله على إن يفضل خيارات سلبية مثل: الهجرة إلى خارج البلد والعيش هناك وتفضيله اللجوء في بلدان أخرى بدل(من مواطنة منقوصة أو شكلية في وطنه, عدم الحرص على الثروات الوطنية وعدم الاهتمام بما يطور البلد وثرواته, فان وجميعها, تقريبا), تملك دساتير, مع ان عددا(كبيراً) منها ليست سوى دساتير برامج, وجميعها, تقريبا), تلجأ إلى الانتخاب العام, مع ان الانتخاب ليس حرا(في عدد كبيرمنها ويقتصر فقط على الموافقة للزامية على مرشحين وحيدين. لديها برلمان, مع أن دور هذا الخير يبقى ضعيفا), إن لم يكن غير موجود, ولدى جميعها, مع إن القضاة, ليسوا غالبا(سوى مجرد موظفين لدى السلطة . إذا افترضنا هذا الوصف لم اختارت تطبيق النظام الديمقراطي, على ابسط الفروض طبقته نتيجة للتأثر والمحاكاة بشيوعه ونجاعته كنظام سياسي للحكم. فرضه من قبل اكبر قوة عسكرية في العالم, حيث لم تأت عملية ديمقطة العراق نتيجة لنضال سياسي لقوى سياسية واجتماعية داخلية. 20(ومن بين مايقارب المائة بلد يعتقد انها متجهة صوب الديمقراطية, نجد ان اقل من خمسها يسلك التجاه الصحيح. لم يكن هناك, علق في منطقة ضبابية يحتفي فيها, ظاهريا), 21(1. إشكالية ديمقطة العراق لي زالواق عالتح ولال ديمقراطيف يالغ راقض مناالمنطق ة الضبابية. ويعد من باب السذاجة, التصور بأننا نحررنا م ن الدكتاتورية ة – ب أي وس يلة ك انت– واس تبدلناها بتط بيق الديمقراطية ة واكتس بنا جميع حسنات النظام الديمقراطي. بل على العكس تماما), حيث تكون أصعب محطات هذا التحول هي عملية الصراع الجل ذي تارة والخفي تارة أخرى مع بنية الوعي والسلوك السياسي الذي تتحكم

فيه مفاهيمنا عن الحكم والدارة مثل مفاهيم الاستبداد، والتغلب، ثقافية سياسية سمتها البرز هي المرحلة الانتقالية من ثقافة الخضوع والخنوع إلى ثقافة المساهمة والمشاركة . إذ بدأت عملية التحول الديمقراطي في العراق بمجموعة التشريعات لن عدو الديمقراطية اللدود هو الدكتاتورية وبمجرد زوالها تزول جميع معوقات بناء النظام الديمقراطي بشكله النظمي. من هنا أصبحت الديمقراطية في العراق عملية تنظم المشاركة الشعبية في العملية السياسية، التعددية الحزبية، الح ديث ع ن وحق وق النس ان، كونها "اللعبة الوحيدة" في العراق(23) على الرغم من ذلك، ل نريد ان نذهب بالتشاؤم بعيدا(بشأن مستقبل التحول الديمقراطي في العراق، والتي يضع "توماسكاروثر" Thomas Carothers خمسة افتراضات جوهرية يمكن من خلالها ان ترسيخ التحول الديمقراطي الذي تحتاجه الدولة كي تنتقل من الدكتاتورية الى الديمقراطية الراسخة. من بينها)أن تتكشف الديمقراطية في سلسلة دولة المواطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق[14] المعاصر" من المراحل من بينها "النفتاح"(الليبرالية) و"الخراف" (انهيار النظام وظهور نسق ديمقراطي جديد) و"الترسيخ"(عملية بطيئة تتحول الشكال الديمقراطية فيها إلى جوهر ديمقراطي عبر اعتياد المجتمع على الشكال الديمقراطية(24)). ويحدد هذا الافتراض سياق الحادث الذي ينبغي أن يتخذه التحول. كما يبدو أن ترتيب الحادث ناقص في العراق ، والمحور الساس في هذه المستويات هو عامل الزمن، وأخيرا فان المستوى الرابع هو ميدان الثقافة السياسية؛ اي البنية العائلية، الدين، الوعي ألثني. (25) في ضوء ما تقدم نجد أن مشروع بناء الدولة الديمقراطية في العراق ل يزال يصطدم بالكثير من العقبات ويحتاج إلى تراكم زمني . وضمن هذا السياق ل يمكننا أن نكون حاملين بان مجرد التحول في من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، ومن غير الممكن إن نعد الديمقراطية راسخة(تماما) مالم تتجذر فكرتها في ثقافة المجتمع السياسية . بدل إعادة اكتشافها وسط حطام الثقافة السياسية العراقية. (27) ويصف احد الباحثين تجربة التحول دولة المواطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق[15] المعاصر" في رؤية متشككة، بقوله أن (بذور الديمقراطية ستجد صعوبة في النمو في تربة العراق الرملية). يبدو إن التحدي الكبر الذي يواجه العراقيين في الوقت الراهن بشأن موضوع الدولة ل يتمثل في عملية بناء أجهزة الدولة ومؤسساتها فحسب، ولكن في إعادة تأسيس مفهوم الدولة في وجدانهم وثقافتهم السياسية، بمعنى أن تكتسب الدولة ومؤسساتها الشرعية التي تجعلها بمثابة الطار السياسي والمؤسسي والقانوني الذي يشمل الجميع، لكن من دون أن تمثل أي منها بديل(لها، وضمن مفهوم واحد للمواطنة العراقية التي تستند إلى منظومة من الحقوق والواجبات التي تشمل جميع المواطنين العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية والدينية. 30 من الناحية العملية إن التطبيقات الديمقراطية قد تنبعث من مساومات يجري التوصل إليها من أحزاب ل خبرة لها وليست ذات التزام فلسفي بالديمقراطية. أما في المرحلة الثالثة فان تكرار لعب المباراة الديمقراطية يحدث تعودا(، كما يفترض أن يحدث بمرور الزمن مماهاة ايجابية لدى معظم المواطنين مع القواعد الديمقراطية . ان بناء الديمقراطية إنما ينفذه غير الديمقراطييين الذين يأملون فيكسبكل شيء، ولكنهم يتعلمون من خلال التجربة الليمة والمأرق الذي ل مخرج منه أن إمكانية كسب شيء هي أفضل من إمكانية كسب ل شيء على الطلق، وعليه تكمن المشكلة في ان الغاية القصوى ألثني نظام سياسيكيما او مقبول(على القل، فأى معنى يبقى للممارسة الديمقراطية. إلأسس و مبادئ الفكر الليبرالي ، اذ ان المبدأ الليبرالي في الحياة السياسية والاجتماعية كالقاعدة الذهبية في الخلق – هي قاعدة أخلاقية تربوية تؤكد هذه القاعدة على ضرورة وجوب معاملتنا للناس كما نحب إن يعاملونا وتلتزم الحياد تجاه دولة المواطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق[17] المعاصر" جميع القيم والراء– ل يتحيز لعقيدة دون الخرى، او رأي دون الخرى، أو حزب دون الخرى، الخ . وبفضل هذه المبدأ، يصبح التعايش والتعاون رغم الختلف ممكنا(ومثمرا). (33) مبدأ التسامح يعني حياد الدولة ألقيمي تجاه القيم والمعتقدات والراء التي يؤمن بها الفراد ، وفي ضوء هذا الحياد تخلق التعددية السياسية والفكرية والعقائدية وتضمن التعايش السلمي مادامت وظيفة الدولة هي ضمان حرية هذه التعددية والوقف بوجه معارضيتها أو من تسول له نفسه محاولة التجاوز على الخرينأو فرض عقائده أوأفكاره عليهم. (34) وتلك المبادئ ل يمكنها إن تتحقق إل بالنظام ال)الديمقراطي الليبرالي(. (35) إذ نجد أن أول الحقائق التي لمسناها في عراق اليوم، تفيد أن أسوأ مقلب يواجه التحول الديمقراطي الحقيقي فيه أن يقبل غير الديمقراطييين بالديمقراطية سيما وأن غير الديمقراطييين في العراق هم الكثرة وهم الغلبية أفرادا(وجماعات. عقل(وسلوكا) لن تهضم الديمقراطية بعد لنها لم تشرئب بعد بالثقافة السياسية الديمقراطية . حيث يتفق المختصون أن عماد الديمقراطية الذي ل يقل أولوية هو المنافسة السياسية بين الكثرية والقلية. ولكن نجاعة هذه اللعبة –وهي لعبة فعل(وليست اقتتال(كما في المنافسة الطائفية– مرهون ببقائها أفقية وبقاء الطرفين اللعبين فيها مؤقتين في نصابهما الكثري أو القلوي، بحيث يمكن لقلية اليوم أن تصبح أكثرية في الغد، وهكذا دواليك. ثم إنهما أكثرية وأقلية عموديتان تخترقان جسم المجتمع

ول ينحصر تنافسهما بقاعة المجلس النيابي. والخصم المطلوب التغلب عليه متقلب وقابل باستمرار لن تتبدل هويته، على حين أن المنافسة الطائفية تقوم على مفهوم العدو، والعدو ثابت ول تتغير هويته، ول سبيل إلى التغلب عليه إل بقمعه أو حتى باستئصاله. ولكن معظم هؤلاء السياسيين يتراجعون عن هذه «النزعة الوطنية» مع ايسر اختبار للمصادقية يواجهونه، وفي الحقيقة أنهم يتصرفون تجاه بعضهم كخصوم أزليين إلى الحد الذي يميل كل منهم إلى معارضة الآخر حتى عندما ل يوجد سبب حقيقي لهذه المعارضة. المواطن، وعليه ف ان نقطة الشروع تبداً في أربع شروط لزمه لبناء الدولة الديمقراطية حددها "أريك دافيس" في : أول، يجب أن تبني مؤسسات قوية تحمي المواطنين الممارسة التعسفية للسلطة السياسية. ول يمكن أن يكون المواطنون أحراراً سوى بالجوء إلى دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق" [19] المعاصر" يجب أن يصل المواطنون إلى معلومات عن آليات عمل النظام السياسي في مجتمعهم. وثالثاً، يجب أن تعمل الحكومات على أن يتمتع جميع المواطنين والمواطنات بالعدالة الاجتماعية. إن مجتمعاً تنتشر فيه البطالة ول يرى فيه الشباب أمل في المستقبل ل يستطيع أن يبني ديمقراطية قوية. يجب أن تتسم جميع المجتمعات الديمقراطية بالتفاني بين المواطنين على المثل العليا الساسية التي تجمع بينهم. فالعراق يشهد أثن ثورة بالتشريعات القانونية والإجراءات السياسية يجب أن يكون محورها الساس هو المواطن وتبدأ من الاهتمام بمنظومة الحقوق والواجبات. بل يجب أن تقدم فكرة الحقوق على الواجبات لنتشال الفرد العراقي من حالة الغتراب والتيكان يعيشها في ظل النظمه السلطانية دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق" [20] المعاصر" والقومية البائدة، وإشعارها بمشروع بناء الدولة الجديدة يبدأ من المواطن وينتهي به. ومن التشريعات التي يجب العمل على تنظيمها والاهتمام بإقرارها هو توزيع عائدات النفط على أبناء الشعب العراقي، يدفع لمواطني العراق حصصاً سنوية من الإيرادات النفطية. لتنفيذ هذا المشروع طرح رأيان: الأول، يدخر العراق حصة ثابتة من عائداتها النفطية، ليصار إلى استثمارها في مشاريع تنموية. على أن تتحول هذه السندات إلى صندوق وديعة وطني، يمكن أن توزع أرباح الصندوق على المواطنين كل عام. وبمرور الوقت يمكن لصندوق الوديع أن ينمو، نتيجة الدخار المتواصل لقسم من عائدات النفط، أما الرأي الثاني، وبدل (من انتظار نمو الصندوق بعد سنوات وسنوات، يمكن أن توزع قسم من عائدات النفط توزيعاً فورياً) ومباشراً على المواطنين. إذ يرى أنصار الرأي الثاني تخصيص 25% من العائدات لغراض التوزيع المباشر. على الشعب العراقي، إذ يشعر المواطنون بالمساواة، التي هي عماد المواطنة، إلى جانب ترسيخ العلاقة بين الوطن والمواطن بشعور الخير أنه يعيش في دولة توفر له ضروريات العيش الكريم. ومن ثم سيكون لبناء الفاونفس الحصة من عائدات النفط لبناء زاخو. بالضافة إلى ما تقدم، في ظل مرحلة بناء الدولة التي يشهدها العراق، تكمن في جملة من الخطط التنفيذية دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق" [21] المعاصر" وليس جعلها مقتصرة على أبناء محافظات أو طائفاتها أو قومياتها. ومن هنا يمكن أن تنمى مفهوماً للمواطن من خلال النقائبالعلاقات الاجتماعية من علاقات مغلقة على بيئتها إلى علاقات مفتوحة على جميع أبناء البلد. من جانب آخر، ضرورة إن تعمل الدولة على تفعيل نظام المعاييشة على موظفي الدولة، فهو البديل الوحي للمجتمع الهلالي الذي يرسخ النتماءات الطائفية والطائفية والدينية. الاتحادات الطوعية غير القربانية المتحررة من علق المجتمع الهلالي العصبي. بيد إن الهم منكل ذلك يبقى في أهمية بناء دولة التسامح التي طرحها المفكر النكليزي "جون لوك" قبل أكثر من ثلثمائة عام. دولة التسامح هي الدولة التي تعتمد على المساواة في التعامل مع جميع رعاياها بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والطائفية والعرقية والقومية. دولة الموطنة "أفكار في إشكالية العلاقة بين الدولة والفرد في العراق" [22] المعاصر" الدولة هي الدولة نفسها في مؤسساتها قبل المجتمع، بالضافة إلى ما تقدم هناك عدد من الآليات التي قد تسهم في تنمية مفهوم المواطن، من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات ونشر البحوث التي تهتم بفكرة المواطنة. كما توجد ضرورة بإعادة النظر في المناهج الدراسية وفق ما يتلاءم مع مفاهيم وفكرة الوطنية والمواطنة وذلك عن طريق توضيح منظومة الحقوق والحريات في دولة ديمقراطية. أيضاً، تقويع المسؤولية الكبر في نشر الوعي بالمواطنة على عاتق الكاديميين والمثقفين، الذين يجب أن ينتشوا الثقافة العراقية، من حالة الستلب التيكانت ولتزال تعيش فيها،